



المنتدى البرلماني الدولي الثالث للعدالة الاجتماعية تحت شعار "رهانات العدالة الاجتماعية  
والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد"

19 و 20 فبراير 2018

الإطار الاسترشادي لإعادة بناء النموذج التنموي لمغرب الغد من مدخل العدالة  
الاجتماعية والمجالية

## - الاعتبارات:

تنفيذا للتوجيه الملكي السامي لمجلس المستشارين بمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية؛ وتفعيلا للتوصية الصادرة عن الدورة التأسيسية للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية بتاريخ 20 فبراير 2016، الداعية إلى تنظيم المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية على نحو دوري ومنتظم لاسيما وأن العدالة الاجتماعية تعد طموحا مجتمعيًا يُعتمد في تحقيقه على التراكم الإيجابي والتقييم المستمر؛

واستمرارا لاحتضان مجلس المستشارين للحوار العمومي المؤسسي والنقاش المجتمعي التعددي والتشاركي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وفق إستراتيجية العمل المرحلية للمجلس للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018؛

وتكملة للمسار التشاوري والتشاركي الذي بدأه المجلس بخصوص البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية خلال الدورتين السابقتين للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية خلال سنتي 2016 و2017؛ وبناء على مخرجات الدورات السابقة وبالأخص، الوثيقة المرجعية بشأن معالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية و"إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية"، الصادرة عن الدورة الأولى للمنتدى 2016، والمبادئ التوجيهية من أجل إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي الصادرة عن الدورة الثانية 2017؛

وتأسيسا على المرجعية الدولية ذات الصلة بموضوع العدالة الاجتماعية، وكذا منظومتنا المعيارية الوطنية، وفي مقدمتها الدستور الذي يتضمن مبادئ والتزامات إيجابية، وكذا أهداف ذات قيمة دستورية تدرج جميعها في غاية تحقيق العدالة الاجتماعية؛

واعتبارا بأن العدالة المجالية أساس لتحقيق العدالة الاجتماعية، لما تضمنه من توزيع متوازن ومتكافئ للتقسيم الترابي، والاستثمار والاستفادة المتوازنة مما يحتزن من ثروات طبيعية وطاقات بشرية؛ وحيث إن هناك إجماعا على محدودية النموذج التنموي الحالي وبلوغه مداه من زاوية آثاره على العدالة الاجتماعية والمجالية وتلك المتعلقة بالنوع؛

وحيث إن النموذج التنموي المغربي قيد إعادة النظر، والذي يجب أن يتأسس على العدالة الاجتماعية وعلى العمل على ضمان فعالية الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويتربط فيه هدف الحد من الفوارق الطبقيّة والحد من التفاوتات الترابية، كما أنه نموذج ينبغي أن يجد أبعاده الترابية في رؤية خاصة بكل مجال ترابي "تنسجم مع الرؤية الشاملة التي يقوم عليها أي نموذج وطني".

وأخذا بعين الاعتبار أن التفكير الجماعي والتشاركي في معالم النموذج التنموي المغربي قد شكل تمرينا مستمرا في محطات أساسية، ومن زوايا مختلفة، وهو اليوم أكثر من أي وقت مضى قضية تهم كل المغاربة وكافة القوى الحية للأمة؛

ونظرا للدينامية المجتمعية والحركات المطالبة المتزايدة التي يعرفها المغرب والتي ترفع شعار العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة وتطالب بعدالة مجالية أوسع وأعم؛

وإدراكا للأهمية المركزية للعدالة الاجتماعية في ترسيخ الديمقراطية ودولة القانون وتحقيق الأمن والاستقرار والاطمئنان؛

ورغبة من المجلس في تقديم مساهمة نوعية، في حدود اختصاصاته وأخذا بعين الاعتبار تركيبته وطبيعته كمؤسسة تشريعية، في أفق تقويم النموذج التنموي المغربي واقترح توصيات من أجل تحقيق التكامل الاستراتيجي للسياسات العمومية؛

**فإن المشاركات والمشاركين في النسخة الثالثة من المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية المنعقد بتاريخ 19 و 20 فبراير 2018 تحت شعار "رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد"، المنظم من طرف مجلس المستشارين.**

### إذ يسترشدون:

1- بالخطب والرسائل الملكية، بوصفها وثائق مرجعية للسياسات العمومية، المحددة للمعالم والخصائص الأساسية للنموذج التنموي المغربي، خاصة ما جاء في نص الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الثاني للجهات، في 16 نونبر 2017، والخطاب الملكي السامي في 13 أكتوبر 2017 بمناسبة ترؤس جلالته لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الحالية، وكذا الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2017 واللذين ذكر فيها أيضا جلالته بالصعوبات والاختلالات التي تواجه تطور نموذجنا التنموي؛ وكذا الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الدورة الثالثة للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية المنظم من طرف مجلس المستشارين يومي 19 و 20 فبراير 2018، والتي تعتبر بوصلة يجب أن تقود عمل جميع الفاعلين والمؤسسات من أجل "بلورة رؤية مندمجة للنموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي ببلادنا ولتنظومة الحكامة المركزية والترايبية في كل أبعادها"؛

2- بالوثائق التي أنتجها مجلس المستشارين ذات الصلة بموضوع العدالة الاجتماعية، وبالخصوص الوثيقة المرجعية بشأن معالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية و"إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية"، والمبادئ التوجيهية من أجل إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي المشار إليها سابقا؛

## و إذ يستحضرون:

1- مختلف المجهودات والمبادرات والبرامج الوطنية والسياسات الحكومية والاستراتيجيات الوطنية والآليات الرامية للحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، والتي لم تستطع بعد الحد من الفوارق والاختلالات، بل تعمقت وبدأت تأخذ أشكالاً جديدة أفرزت دينامية اجتماعية سماتها ظهور جيل جديد من الاحتجاجات ومن مخلفاتها زعزعة الثقة في المؤسسات، مما يطرح معه إشكالية نجاعة هذه المجهودات؛

2- توصيات تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025 وخاصة منها ما يتعلق برهانات المستقبل الخمس<sup>(1)</sup> في إطار السيناريو المأمول في أفق "السير نحو 2025"؛

3- التوصيات الواردة في الآراء والتقارير المرجعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لاسيما منها: الرأي بشأن التوزيع المجالي للاستثمار العمومي في أفق الجهوية المتقدمة (2015)، وبشأن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2013)، وبشأن الولوج المنصف والمعتم إلى الخدمات الصحية (2013)، وبشأن الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (2012)، والميثاق الاجتماعي الجديد (2011)، وتشغيل الشباب (2011)، والاقتصاد الأخضر (2012)، والنظام الضريبي المغربي (2012)، وتدريب وتنمية الكفاءات البشرية (2013)، والتكوين مدى الحياة (2013)، وتجانس السياسات القطاعية (2014)، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2015)، وإدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية (2015)، ومتطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية (2016)، والمسؤولية المجتمعية للمنظمات (2016)، والثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و 2013 - تقرير الدراسة حول الرأسمال غير المادي عامل لخلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف، وتنمية العالم القروي (2017)، وتغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مطردة ومدججة ومستدامة (2017)؛

4- التوصيات الواردة في التقارير ذات الطبيعة الإستراتيجية التي همت التفكير في النموذج التنموي المغربي من منظور مندمج وعابر للقطاعات كتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وحول النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية (2013)، وتقرير اللجنة الاستشارية للجهوية (2010)، وتقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي حول الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030 من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء (2016) والتقرير حول الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و 2013 (2016)؛ والتي تشكل كلها مداخل أساسية لبناء نموذج جديد للتنمية تمكن البلاد من إنتاج الثروة وتجاوز محدودية واختلالات النموذج التنموي القائم؛

(1) - تمثل هذه الرهانات في: توطيد الممارسة السياسية العادية وتقوية التماسك الوطني وتحسين نظام الحكامة؛ توفير شروط اندماج قوي للمغرب في اقتصاد ومجتمع المعرفة؛ إعادة بناء اقتصاد تنافسي يستفيد من انفتاح النافذة الديموغرافية؛ ربح رهان مكافحة جميع أشكال الإقصاء وإعادة تنظيم التضامنيات والتغلب على الفقر؛ استغلال فرص الانفتاح وتجنب مخاطره، والمضي في مقاربات جديدة بهدف التمتع الجوهري.

5- التوجهات الواردة في عدد من الدراسات الاستشرافية والتشخيصية، كالدراسة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط بشأن أفق المغرب 2030 (2011). وكذا نتائج تشخيص تطور النموذج التنموي المغربي- التشخيص المتعدد الأبعاد- الذي سهر على إنجازه مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتنسيق من طرف مصالح السيد رئيس الحكومة، وبمشاركة العديد من الفاعلين في الحقل الاقتصادي والاجتماعي من القطاعين العام والخاص؛

6- التوصيات المتعلقة بتنزيل مشروع الجهوية المتقدمة الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات المنعقد خلال دورتي يونيو 2016 ونونبر 2017.

### و إذ يستخلصون:

1- أن عملية إعداد النموذج التنموي الجديد تتطلب إخضاعها لمنطق المشاركة وللنقاشات العمومية والمؤسسية بشكل يجعله أكثر ديمقراطية ولتتمحور بشكل جيد حول المواطن، حول حاجياته وتطلعاته، وحول حقوقه وحرياته، باعتباره المشارك الرئيسي والمستفيد الأساسي في العملية التنموية وباعتبار الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف؛

2- أن يجد النموذج التنموي الوطني أبعاده الخاصة بكل مجال تراخي في انسجام مع الرؤية الشاملة التي يقوم عليها النموذج الوطني، كما يتطلب أيضا استثمارا أقصى لكل الإمكانيات التي تتيحها المنظومة القانونية الجديدة للجماعات الترابية، وتنشيط آليات التمثيل والوساطة والآليات التشاركية على المستوى الترابي؛

3- أن يتأسس النموذج التنموي الجديد، على العدالة الاجتماعية، وعلى ضمان الولوج الفعلي إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وعلى المساواة بين الجنسين، وعلى إيلاء الأولوية القصوى للفئات الهشة وللإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب عبر التكوين والتشغيل وإيجاد حلول عملية لمشاكلهم الحقيقية، وخاصة في المناطق القروية والجبلية والأحياء الهامشية والفقيرة. وهي أسس لن تجد تجسيدها الواقعي إلا عبر هدفين متلازمين ومتراپطين: الحد من الفوارق الطبقية ومعالجة التفاوتات المجالية؛

4- أن يراعى الحد المعقول من التماسك المنهجي للمقترحات والتوصيات المنتظرة واستحضار المبدأ الدستوري للمساواة بين الجنسين، وإعمال مقارنة حقوق الإنسان، واستلها م المرجعية الأمية المتعلقة بالمنظومة الدامجة للعدالة الاجتماعية؛

5- أن يتم البناء على أساس التراكم سواء من خلال استثمار ما أنتجته مؤسساتنا الدستورية والوطنية والقطاعات الحكومية من استراتيجيات وخطط وبرامج واقتراحات وتوصيات أو من خلال ترصيد التوصيات والاقتراحات المتضمنة في الوثائق المنبثقة عن الملتقيات والمنتديات التي سبق لمجلس المستشارين تنظيمها؛

6- أن تضع الرهانات الأساسية لبناء نموذج تنموي جديد، في صلب اهتمامها الإنسان بصفة عامة والنساء، والأطفال والشباب، والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين بصفة خاصة من جهة و رفع تحدي تيسير الولوج لجميع الحقوق وفي مقدمتها تلك المرتبطة بالتعليم والصحة والشغل والسكن والعدالة من جهة أخرى؛

7- أن بناء نموذج تنموي جديد قادر على ضمان العدالة الاجتماعية ليست عملية تقنية محضة فهي مرتبطة بملاءمة مجموعة من التشريعات الوطنية ذات الصلة بالتشريعات الدولية سواء المتعلقة بالولوج لمجموعة من الحقوق وفي مقدمتها العدالة والمساواة وعدم التمييز، والاستفادة من التجارب والممارسات الفضلى، الأمر الذي يتطلب، لضمان شروط نجاحه تحصينه بنظامين للمساءلة وللتتبع والتقييم.

## و إذ يؤكدون على:

- 1- إرادتهم في المشاركة البناءة، بشكل حر وموضوعي، في النقاش الوطني بشأن مراجعة النموذج التنموي المغربي، ملتزمين في ذلك بالدستور، واحترام ثوابت الأمة التي ينص عليها؛
- 2- استحضارهم للرهان المنهجي المتمثل في مساهمة المنتدى بمقترحات لبورة " رؤية مندجعة للنموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، و لمنظومة الحكامة المركزية والترايبية، في كل أبعادها، بما في ذلك المنظومة القانونية التي تؤطره" على النحو الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى المشاركات والمشاركين في النسخة الثالثة من هذا المنتدى؛
- 3- إقرارهم بالطابع الأولوي لقضايا الفوارق الاجتماعية والمجالية، وإكراهات تدبير المنظومات الضريبية وأنظمة الحماية الاجتماعية، وتعميم الولوج للخدمات والمرافق الاجتماعية الأساسية، وقضايا تجديد الإطارات القانونية و المؤسساتية الملائمة لتحقيق هذه الأهداف؛
- 4- أن إيجاد أجوبة مبتكرة وعملية، لهذه القضايا ذات الأولوية والارتباط بالبعد الاجتماعي والترايب للنموذج التنموي المغربي قيد البناء، كفيل بإيجاد إطار السياسات العمومية الملائم لضمان الولوج الفعلي إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وعلى المساواة بين الجنسين، وعلى إبلاء الأولوية القصوى للفئات الهشة وللإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب عبر التكوين والتشغيل وإيجاد حلول عملية لمشاكلهم الحقيقية، وخاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة. وهو ما يقتضي تغيير العقليات ونماذج تصور السياسات العمومية، أفقيا، قطاعيا وترايبيا للإجابة العملية على التحديات المطروحة؛

## يوصون بشكل عام بما يلي :

1. تحويل السياسة الضريبية إلى رافعة لتمويل الالتزامات المرتبطة بالنموذج التنموي المأمول، من منظور للعدالة الجبائية، يعيد التوازن بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، والتوازن بين تضريب

رأس المال وتضريب العمل، وعقلنة الإعفاءات الجبائية والاستمرار في توجيه أدواتها نحو مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ونحو دعم الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية على المستوى الترابي، والمحقة لمستوى من الالتزام البيئي والاجتماعي؛

2. العمل مع الفاعلين العموميين والخواص والمدنيين المعنيين على استثمار التوصيات والآراء الاستشارية الصادرة عن المؤسسات المشار إليها، من أجل إصلاح المنظومة الجبائية للجماعات الترابية، لتقوية الوظائف التالية على المستوى الترابي (الوظائف الاجتماعية عبر إعادة التوزيع على الفئات والمجموعات الأكثر فقرا وهشاشة، عبر استهداف اجتماعي وتراخي ملائمين، الوظائف الترابية بما في ذلك دراسة إمكانية الإعفاء الضريبي لبعض المناطق القروية، وشبه الحضرية الهشة، مع تحفيزات ضريبية للمناطق ذات التنافسية على مستوى كل جهة، والوظائف البيئية)؛

3. تجريب نماذج جديدة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كالشراكة المسماة عقد التحالف *Le contrat d'alliance*، التي تعتبر أداة هامة، في حال استثمارها، لتحقيق الولوج الأمثل والمنصف للخدمات والمرافق الاجتماعية الأساسية على المستوى الترابي، بالنظر لنموذج اتخاذ القرار الذي تتأسس عليه هذه الشراكة، وتحملها المشترك للمكتسبات والمخاطر، مما يضمن استدامة الخدمات الأساسية على المستوى الترابي؛

4. أعمال توصيات المنتدى الثاني للعدالة الاجتماعية ذات الصلة بمنظومة الحوار الاجتماعي بما في ذلك، التأطير القانوني لهذا الحوار، والتكامل الوظيفي بين أدوار مختلف الأطراف المعنية، وتجديد أجهزته، وإدراج إطار ما يسمى *tripartisme plus*، ووضع إطار منهجي يمكن من استثمار آليات التشاور المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجهات وكذا آليات التخطيط الترابي التشاركي على المستوى الجهوي من أجل بناء منظومة ترابية للحوار الاجتماعي في تكامل مع المنظومة الوطنية؛

5. استثمار مختلف آليات التشاور والديمقراطية التشاركية على المستوى الترابي، عبر تفعيلها، أو إعادة تأليفها، على وجه الاستعجال من أجل نقل أصوات الديناميات الاجتماعية المتنوعة في مختلف ربوع الوطن إلى فضاء التخطيط التشاركي للسياسات العمومية القطاعية والترابية والأفقية، وإعادة بناء النسيج الوطني للوساطة الاجتماعية والترافع والمشاركة المواطنة؛

6. فتح نقاش عمومي وتشاركي بشأن وضع خطة عمل وطنية للمقاولة وحقوق الإنسان، على أرضية المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للمقاولة وحقوق الإنسان، وبما يدعم مرتكز العدالة الاجتماعية كأساس للنموذج التنموي المغربي الجديد قيد البناء.

## ويدعون فيما يتعلق بالقضايا التي تكتسي طابع الاستعجال إلى:

- 1- استعجالية بلورة نموذج تنموي يعتمد على آليات منصفة وسياسات عمومية للحد من الفوارق ومحاربة الفقر والهشاشة والتوزيع العادل للثروات؛
- 2- التعجيل بمراجعة الترسنة القانونية لمنظومة الحكامة المركزية والترايبية؛
- 3- استعجالية إصلاح الإدارة العمومية بما يجعلها في خدمة المواطنين وتحقق المنفعة العامة ومحاربة كل أشكال ومظاهر الربع والفساد؛
- 4- إعادة هيكلة السياسة الوطنية في المجال الاجتماعي والحسم في نوعية الإستراتيجية الموجهة لمحاربة الفقر والفوارق من خلال إطلاق حوار وطني حول الموضوع في أفق خلق وإرساء إطار مؤسسي موحد للقيادة والتنسيق بين مختلف البرامج ذات الصلة بالسياسة والبرامج الاجتماعية؛
- 5- إرساء قواعد حكامة مؤسسية موحدة وأيضا حكامة في البرامج وعقلنة الموارد الموجهة للسياسات الاجتماعية وما يستلزم ذلك من تحقيق الالتقائية والاندماجية والتجانس بين السياسات العمومية الاجتماعية؛
- 6- الاستهداف العقلاني والمتحكم فيه للفئات الأكثر فقرا وفي وضعية هشاشة، والمجالات الترابية الأكثر هشاشة وضررا وإرساء آليات منصفة لتوزيع الثروة الوطنية المنتجة؛
- 7- إرساء جيل جديد من التعاقدات؛
- 8- الاستثمار في البعد الثقافي والتاريخي وفي القيم المجتمعية ذات الصلة بالتضامن والعدالة الاجتماعية واستباق التحولات المجتمعية عبر التفكير في مهن المستقبل؛
- 9- جعل التربية والتكوين المدخل الأساسي والحاسم لتحقيق العدالة الاجتماعية ووضع القضايا والسياسات العمومية المتجهة للشباب في صلب النموذج التنموي باعتبارهم الرأسمال الحقيقي.

## ويوصون فيما يتعلق بقضايا مركزية ذات الصلة ببناء نموذج تنموي جديد من زاوية استهداف تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية بما يلي:

- 1- جعل النمو الاقتصادي في خدمة العدالة الاجتماعية والتماكك الاجتماعي والإدماج من خلال تبني سياسات عمومية كفيلة بتدارك التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وعبر اعتماد عقلانية إنتاجية توفر بالقدر الكافي تساوي الفرص بين الفاعلين الاقتصاديين وإرساء تنافسية شريفة ونزيهة، فضلا عن إرساء منظومة جبائية منصفة وتحقق العدالة الجبائية بالإضافة إلى إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار وإرساء مجلس وطني للصناعة.
- 2- التفعيل الحقيقي والجدي للحوار الاجتماعي والتأكيد على أن مأسسته، من خلال إحداث مجلس وطني لهذا الحوار، تعد مدخلا أساسيا لا غنى عنه للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وآلية لإشراك كافة



الفاعلين في إنتاج التشريع الاجتماعي. مع إعادة النظر في دور النقابات والعمل النقابي من خلال إعطاء الممارسة النقابية بعدا جديدا باعتبارها شريكا أساسيا وحاسما في نجاح المقابلة من جهة، والاسترشاد بالمبادئ التوجيهية من أجل إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي التي تبناها المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية خلال سنة 2017.

3- التعجيل ببناء نماذج تنمية جهوية وترايبية تمكن من ردم الفجوات المالية، وإعادة صياغة علاقة جديدة بين المناطق والجهات، من خلال تفعيل جميع آليات التضامن بين الجهات، وأجراء أكثر واقعية لصندوق التضامن والتأهيل الاجتماعي. فضلا عن تفعيل ما تبقى من التوصيات الصادرة عن المنتدى البرلماني للجهات في دورته، مما يتعين معه وضع إستراتيجية مندمجة للتنمية الاجتماعية الجهوية، لتشكل امتدادا إجرائيا على المستوى الجهوي للإستراتيجية الحكومية للتنمية الاجتماعية وتحدد الأهداف والمسؤوليات والبرامج وآليات الحماية والتضامن الاجتماعي وأيضا وسائل التنفيذ. وسيطلب الأمر أيضا إحداث قطب اجتماعي موسع ناتج عن لا تتركز فعلي للإدارة المركزية ويعمل على تفعيل المشاريع والعمليات التي تجسد، حسب الحاجيات الخاصة بكل جهة، على المستوى الإجرائي سياسيات الدولة في المجال الاجتماعي وتتقاطع مع تطلعات الجهة وبرامجها التنموية في هذا المجال والسهر على وضع آليات وأدوات إجرائية كفيلة بتأمين الرعاية الاجتماعية وتدير شبكات التضامن الاجتماعي والاقتصادي في مواجهة الخصائص الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية للسكان الهشة على أساس مبدأ القرب.

وفي الختام، وبغرض ضمان التنسيق والانسجام والتآزر القطاعي، يوصي، المشاركون والمشاركات بإحداث لجنة للإشراف الاستراتيجي تضم مختلف الفاعلين المعنيين، توكل إليها في المقام الأول فحص وتحليل مجمل توصيات ومقترحات المؤسسات الدستورية والهيئات الوطنية ذات الصلة بالموضوع، وكذا الإشراف على مسار الإعداد والتقييم والتعيين الدوري للنموذج التنموي لمغرب الغد وفق لوحة قيادة مضبوطة ومؤشرات قابلة للقياس.